عز وجل من مبدأ ما يقدر منها الى ما لا نهاية له مما يقدر وقيل بني الاسم معها للتركيب وذهب الزجاج الى ان اسمها معرب منصوب بها فاذا فرعنا على المشهور من البناء فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان والمجموع من لا اله في موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو لهذا المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش لا هي العاملة فيه قال الدماميني في تعليقه على المغني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة اذكره بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على فوائد قال اهل العلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على شيء منها القولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستتر في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل من المستثنى باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرناه اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن جهتين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه الثاني انه بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى رابط بخلاف نحو قبضت المال بعضه وعن

الثاني بانه

الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب البدل يجعل الاول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الصائغ اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد بل الا من احد فقال وانما الا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تبينت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الحلول بان تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدماميني وعلى قول الشلوبين فتكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله انتهى قال ناظر الجيش واما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعف حين ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا لكن ابقي عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي مع عملها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه من التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثنا مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثنا فيه انما هو

[illegible]

نسخة معمولها

Copyright King Saud University